الأنباء
الجمعة 30 يناير 2015

ياسر أبل متحدثا

د.معصومة المبارك ود.موضي الحمود وهاشم الرفاعي والسفير السعودي د.عبدالعزيز الفايز في مقدمة الحضور

د.مبشر رياض شيخ يلقي كلمته (قاسم باشا)

أكد خلال تمثيله رئيس الوزراء في إطلاق تقرير التنمية البشرية 2014 أن الخطة الإنمائية الأولى كشفت خللاً بالتركيبة السكانية وضعفاً في بعض الخدمات

أبل: ارتفاع مؤشر التنمية البشرية في الكويت إلى 81٪ خلال 2014

رندى مرعي

أعلن وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ورئيس مجلس أمناء المعهد العربي للتخطيط بالإنابة ياسر أبل، أن الكويت استطاعت من خلال تنفيذها الخطة التنموية الأولى أن تحسن موقعها في تقرير التنمية البشرية من حيث الترتيب العام، موضحا تقدم ترتيبها من المركز الـ 63 في عام 2011 إلى الـ 46 في تقرير 2014، كما ارتفع مؤشر دليل التنمية البشرية للكويت من 76٪ في العام 2011 ليصل إلى 81٪ في تقرير عام 2014.

وأكد انه خلال الخطة الإنمائية الثانية تم التركيز على مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة التي تعوق التنمية الاقتصادية والبشرية والمجتمعية في الكويت، كما تبنت الحكومة عدة توجهات ركزت على توفير الرعاية السكنية في مواجهة النمو السكاني المتزايد والخلل في التركيبة السكانية وتحسين التعليم والخدمات الصحية وإشراك القطاع الخاص في التنمية وتمكين الشباب من خلال تعزيز دورهم المجتمعي والتنموي.

وأضاف أبل خلال تمثيله سمو رئيس مجلس الوزراء في حفل إطلاق تقرير التنمية البشرية 2014 والذي يحمل عنوان «المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر» في مقر المعهد العربي للتخطيط، أن رعاية سمو الشيخ جابر المبارك لهذا الحفل يعكس حرصه على متابعة ودعم جميع القضايا التنموية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، معربا عن «شكره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي للتخطيط على الشراكة الاستراتيجية في إطلاق هذا التقرير الذي يأتي في مرحلة مهمة تتركز فيها الجهود على وضع أهداف جديدة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015 وهو العام الذي تنتهي فيه المهلة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة».

وتابع: «لقد أصبحت التنمية البشرية بأبعادها المختلفة هدفا استراتيجيا مهما تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيقه بكل الوسائل لاستكمال جهود التنمية»، لافتا إلى أنه «على الرغم من ان التنمية البشرية بالمنطقة العربية تشهد تحسنا ملحوظا وحققت موقعا متقدما من حيث نصيب الفرد من الدخل والذي بلغ 15,800 دولار متجاوزا متوسط الدخل العالمي بنسبة 15٪ إلا أن الفوارق التنموية ما زالت كبيرة بين الدول العربية، ففي الوقت الذي تحل فيه دول مجلس التعاون الخليجي ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا يقع الجزء الأكبر من العالم العربي ضمن الفئة المتوسطة والمنخفضة ولا يزال الفقر المتعدد الأبعاد تحديا يواجه بعض البلدان العربية».

ولفت الى أن «تجربة الكويت في مجال التنمية البشرية والتي تتعامل معها على أنها هدف رئيسي تسعى الحكومات لتحقيقه، وقد أطلقت الحكومة الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل الأولى (2010/2011 ـ 2013/2014)، والخطة الإنمائية المتوسطة (2015/2016 ـ 2019/2020) وكان محورها الرئيسي الارتقاء بالتنمية البشرية والمجتمعية ورفع مستويات جودة الحياة تمهيدا لجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا رائدا في المنطقة»، معلنا ان «النتائج الأولية لأداء خطة التنمية الأولى كشفت عن الكثير من المزايا والفرص التي يمكن اغتنامها والبناء عليها مستقبلا، وكذلك كشفت بعض التحديات التي تواجه عملية التنمية البشرية والمجتمعية تمثلت في وجود خلل بالتركيبة السكانية وضعف جودة بعض الخدمات العامة بالإضافة إلى التحدي الأهم، وهو تمكين الشباب والمرأة في المجتمع»، مؤكدا أنه «لو قدرت لنا مواجهة هذه التحديات وتعظيم المزايا واغتنام الفرص في خطط الدولة القادمة فإن الكويت ستحقق العديد من الإنجازات في التنمية البشرية».

وزاد: «حرصا من الكويت على تحسين التنمية البشرية على المستوى الوطني قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدار التقرير الوطني للتنمية البشرية للعام 2014 والذي أعد لأول مرة بجهود وطنية ليشكل خارطة طريق تتضمن تشخيصا واقعيا لأوضاع التنمية البشرية في الكويت خلال العقد الماضي».

من جانبه، أشاد المنسق والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الكويت د.مبشر رياض شيخ بجهود الكويت الإنسانية متمثلة بقائد الإنسانية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في استضافة مؤتمر المانحين 3 في مارس المقبل، مشيرا إلى أن مساعدات الكويت لسورية خلال هذه الأزمة قد بلغت حوالي 800 مليون دولار.

وأشار شيخ الى الشراكة الاستراتيجية التي تجمع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي بالمعهد العربي للتخطيط، آملا استمرار هذه العلاقة التي نتج عنها تقرير التنمية البشرية 2014 الذي تم التطرق فيه إلى كل المجالات، مبينا أن التنمية البشرية متنوعة في المنطقة العربية ولكل دولة تركيبتها.

وزاد: هناك تحديات تواجه العمل في التنمية البشرية كما أن هناك ظروفا سياسية، وقال إن متوسط مؤشر النمو الإنساني في المنطقة بلغ 6,2 ومتوسط معظم دول العالم يبلغ حوالي 7، وفي نهاية 2012 كان معدل من ليس لديهم مأوى 7 ملايين شخص.

بدوره، بين وكيل المعهد العربي للتخطيط د.حسين طلافحة أن أهمية تقرير التنمية البشرية 2014 تكمن في أن التنمية البشرية أصبحت الهدف الأساسي لكل خطط التنمية وقد حققت معظم الدول تقدما ملحوظا في ذلك المجال، ان التقرير يشير إلى أن هناك 800 مليون إنسان في جنوب شرق آسيا يعيشون دون خط الفقر وهي قضية تواجه العالم العربي أيضا وتؤثر على مجال التنمية البشرية، كما يقدم التقرير توصيات لمعالجة قضايا التنمية البشرية.

من جهته، قال الأمين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية هاشم الرفاعي ان إنجازات الكويت في تقرير التنمية البشرية الدولي 2014 هو انعكاس للجهود التي تبذلها الحكومة تجاه إصلاح العناصر التي توثر في التنمية البشرية.

وأضاف الرفاعي في تصريح للصحافيين: ان تركيز معظم الجهات المعنية بالتنمية كان في بداية الأمر على التنمية الاقتصادية على أمل ان تكون الرافد الذي يحسن من التنمية البشرية في أي بلد، موضحا ان النتائج وتجارب الدول برهنت عكس ذلك تماما ولهذا السبب تغير الاهتمام الى التنمية البشرية، مؤكدا ان تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ساهم في إبراز دور الكويت في تقرير التنمية البشرية الدولي، خصوصا أنه أظهر تطور البلاد في عدد من المواضيع التنموية المهمة خصوصا تلك المجالات التي «أخفقنا في السابق بأن ندلي بها أو اخفقنا في ابراز انجازات الحكومة بها أو تلك التي لم تتوافر الجدية للتعامل معها رغم ذكرها في بعض التقارير الدولية»، مشيرا الى ان الكويت كانت مغيبة في العديد من التقارير الدولية السابقة ولم تحظ بالمكانة التي تليق بها، مشيرا الى أن البلاد تشهد حاليا حالة من الوعي لدى مختلف الجهات سواء غرفة تجارة وصناعة الكويت أو المراكز البحثية أو الحكومة المحلية بأهمية هذه التقارير والعمل على تطوير مكانة الكويت فيها.

وعزا التقدم الذي حققته الكويت في مجال التنمية البشرية الى البيانات الاحصائية التي باتت الإدارة المركزية للاحصاء تصدرها بشكل دوري وتتمتع بمستوى عال من الدقة والمصداقية وتصل الى الجهات المعنية وأصحاب القرار لإصلاح أي اعوجاج في أي من مجالات التنمية، كما أن الكويت شهدت تحسنا ملموسا في العديد من المجالات حسب تقرير التنمية البشرية الدولي 2014 هناك بعض الجوانب التي تحتاج الى تركيز اكثر خاصة فيما يتعلق بمجال التكنولوجيا او الحكومة الالكترونية والتواصل ما بين أجهزة الدولة كذلك الإسراع بالمعاملات وتحسين ممارسة الاعمال وفتح مهن والنظرة الى فرص العمل الى الشباب وانخراطهم بالعمل الاقتصادي.

وعن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، قال إن المجلس الاعلى للتخطيط سواء كان مجلسا أو لجانه المتخصصة كاللجنة الاقتصادية أفردت اجتماعا كامل للتباحث واستضافت حوارا تنمويا مفتوحا حضره كل المعنيين بهذا الموضوع في الكويت لمتابعة اثر انخفاض أسعار النفط على الكويت، لافتا الى أن المشاريع التنموية في الخطة ليست كما كانت في سابقاتها، فالخطة الحالية تركز على المشاريع الاستراتيجية سواء التنموية أو التطويرية، كما أن الخطة الانمائية ستتأثر بانخفاض أسعار النفط إلا أنها ديناميكية تم خلال إعدادها التركيز على المشاريع التنموية التي بلغ عددها 521 مشروعا، عوضا عن اكثر من 1000 مشروع في الخطة السابقة، ليتم التركيز بشكل مكثف على التقدم في تنفيذ هذه المشروعات.

ركزنا خلال الخطة الإنمائية الثانية على مواجهة التحديات والاختلالات التي تعوق التنمية

الرفاعي: 521 مشروعاً تنموياً وإستراتيجياً تشملها الخطة الإنمائية الحالية

شيخ: 800 مليون دولار مساعدات الكويت لسورية خلال الأزمة

خلال كلمتها أمام الدورة الـ 21 لفريق الأمم المتحدة المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان

الصبيح: 51٪ حصة المرأة في سوق العمل بالقطاع الخاص و45٪ في «العام»

هند الصبيح تلقي كلمة الكويت أمام الدورة الـ 21 لفريق الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان

جنيف ـ كونا: أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح أمام الأمم المتحدة امس التزام الكويت بالعمل على حماية وتعزيز وصون حقوق الانسان على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية.

واضافت الصبيح خلال كلمتها أمام الدورة الـ21 لفريق الامم المتحدة العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الانسان ان الكويت على ادراك تام بأن مسائل وقضايا حقوق الإنسان متطورة ومتغيرة تتطلب دائما تحقيق المزيد في مجال ضمانها وصونها، موضحة «ندرك حجم المسؤولية التي تتحملها الدول، مؤكدين التزام الكويت في سعيها الدؤوب نحو التوسع في تعزيز حقوق الإنسان انسجاما مع خططنا وأهدافنا الوطنية وتاريخنا العربي والإسلامي في ظل نظام عالمي تسوده المحبة والسلام»، لافتة الى ان تقرير الكويت الأول كانت له انعكاسات إيجابية على واقع حقوق الإنسان بالرغم من أن المبادئ الاساسية لحقوق الإنسان تم تضمينها في دستور الكويت والقوانين الصادرة تنفيذا له.

وتابعت: ان توصيات التقرير الأول ساهمت في تحقيق تقدم في هذا المجال سواء على مستوى منظومة القوانين والتشريعات أو السياسات والخطط التي اتبعتها الدولة في صون وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، مشددة على انه بالرغم من المتغيرات الاقليمية السلبية والاضطرابات السياسية والامنية التي شهدها الواقع الاقليمي المحيط بالكويت فقد حرصنا على المضي قدما في اضافة المزيد من الانجازات في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان، منوهة الى ان الكويت تنظر الى الحوار التفاعلي الاستعراض الدوري الشامل.

وفيما يتعلق بتقرير الكويت الثاني الذي يناقشه مجلس حقوق الانسان، اوضحت انه يشرح اختصاصات الآليات التي اعتمدتها البلاد لصون وتعزيز حقوق الانسان، مضيفة انه في طليعة هذه الآليات توجد لجنة حقوق الانسان في مجلس الامة والهيئة العامة لمكافحة الفساد والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة للغذاء.

واشارت الى أن السلطة التنفيذية انجزت مشروع قانون بإنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس وفي نطاق مشاريع القوانين، مستدركة بالقول «فقد قامت السلطة التنفيذية بانجاز ثلاثة مشاريع قوانين وردت ضمن تعهداتنا الطوعية أو التوصيات الصادرة عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان خلال الاستعراض الدوري الشامل لتقرير الكويت الوطني في مايو 2010»، وعددت بعضا من هذه المشاريع مثل مشروع قانون حقوق الطفل ومشروع قانون محكمة الاسرة ومشروع قانون الاحداث حيث أحيلت تلك المشاريع للبرلمان لإقرارها، وخصت مجال حقوق وتمكين المرأة بالتوضيح، مؤكدة ان الكويت تولي حقوق المرأة ورعايتها أهمية قصوى أثمرت عن تحقيق العديد من الانجازات التي اسهمت في تعزيز حقوق المرأة خلال السنوات الماضية.

واستعرضت امثلة من تلك الانجازات من بينها تنامي حصة المرأة الكويتية في سوق العمل خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2013 حيث بلغت نسبتها 51٪ في القطاع الخاص و45٪ في القطاع العام، بينما بلغت نسبة القياديات منهن في القطاعين 20٪، مشيرة الى اقرار مبدأ المساواة في الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص عند تماثل العمل وقبول المرأة للعمل في سلك القضاء بعد أن كان سابقا حكرا على الرجل.

وذكرت ان قانونا جديدا صدر بشأن المساعدات العامة في عام 2011 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة في عام 2013 لضمان مستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع، وقضى القانون بصرف مخصصات للفئات الأقل دخلا مثل الكويتية المتزوجة من غير كويتي وكذلك البالغة سن 55 عاما وأسر الطلبة، لافتة الى انه بلغت قيمة ما صرف في عام 2013 على تلك الفئات أكثر من 370 مليون دولار.

وأكدت ان الكويت وضعت في خطتها الإنمائية أهدافا تتعلق بتمكين المرأة ورعاية قدراتها عن طريق مراجعة التشريعات المتصلة بها ودعم تمكينها في المجتمع وكذلك القضاء على أوجه التمييز ضدها من خلال لجنة مشتركة تضم في عضويتها ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني تتولى مراجعة التشريعات القائمة واقتراح التعديلات الكفيلة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

ثم انتقلت الوزيرة الصبيح الى محور حقوق الطفل، موضحة ان دستور الكويت اكد على حماية الطفولة انطلاقا من مبدأ انه من خلالها تتم المحافظة على كيان الأسرة وتقوية أواصرها.

واشارت الى مواصلة الدولة جهود تعزيز حقوق الطفل على المستويين التشريعي والتنفيذي فعمدت الى رفع مستواه المعيشي من خلال إصدار قانون المساعدات العامة الجديد رقم (12/ 2011) ومرسوم استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة رقم (23/ 2013) وتوفير بيئة حاضنة للطفل تعمل على تهيئته اجتماعيا ونفسيا وثقافيا للمرحلة ما قبل التعليم العام وذلك بمقتضى القانون رقم (2014/22) بشأن دور الحضانة الخاصة.

وفي محور الحقوق الانسانية للعمالة الوافدة قالت الصبيح ان الكويت تعتبر من الدول الجاذبة للعمالة اذ يتجاوز عددها 496 ،1 مليون عامل تقريبا فضلا عن العمالة المنزلية والعاملين في قطاعات اخرى في الدولة وهم في مجملهم يشكلون أكثر من ثلثي عدد السكان وينتمون إلى اكثر من 164 جنسية مختلفة.

وبينت ان ارتفاع نسبة العمالة الوافدة يعود الى جودة بيئة العمل ومراعاة معايير السلامة المهنية حيث حرصت الكويت على ان يتضمن قانونها الجديد بشأن العمل في القطاع الأهلي رقم (2010/6) المزيد من الحقوق والضمانات القانونية لصالح العاملين.

وفي هذا السياق تم إنشاء هيئة عامة للقوى العاملة بمقتضى القانون رقم (2013/109) تتولى منفردة استقدام العمالة الوافدة بناء على طلبات أصحاب العمل وذلك لتيسير انتقالهم والتخفيف من سطوة صاحب العمل عليهم.

وأشارت الصبيح الى افتتاح المقر الدائم لإيواء العمالة الوافدة الذي يقدم الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية والترفيهية للعمالة المنتهكة حقوقها الى حين تسوية اوضاعها ومستحقاتها مع أصحاب العمل، مبينة ان عدد من تم استقبالهم وتسوية اوضاعهم بلغ أكثر من 2800 عامل. وأكدت حرص الكويت على مواكبة التطور المتسارع في منظومة قوانين ومفاهيم حقوق الانسان على المستوى الدولي من خلال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الانسان بين جميع أفراد المجتمع عبر تبني نهج علمي واعلامي تمثل في تطبيق خطوات متعددة، مبينة ان من بين تلك الخطوات اصدار تعديل تشريعي على قانون انشاء المحكمة الدستورية يتيح للاشخاص حق اللجوء الشخصي للمحكمة الدستورية مباشرة بالطعن في دستورية القوانين.

وفي المجال التربوي والتعليمي قالت انه يتم تدريس حقوق الإنسان بشكل مميز في مرحلتي الجامعة وما قبلها في إطار الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان (2009 ـ 2014) والخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان (2010 ـ 2015) فضلا عن تدريب المعلمين وتثقيفهم في هذا المجال، ان العاملين في سلك القضاء والقائمين على تنفيذ القانون والمشرفين على السجون يلتحقون بدورات علمية داخل الكويت وخارجها بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان.

وشددت على حرص الكويت على تقديم تقاريرها الدورية انطلاقا من التزامها بالتعهدات التي قدمتها اذ قامت خلال الفترة التي تلت مناقشة تقريرها الدوري الأول في عام 2010 بتقديم جميع التقارير المعنية بها، وتضمنت هذه التقارير مجالات تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللانسانية او المهينة والتقارير الدورية من الثالث الى الرابع لاتفاقية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وشرحت نهج الكويت في دعم المساعدات الإنسانية للدول والشعوب المنكوبة والدول الفقيرة «معتمدة على بوصلة تلمس الحاجات الإنسانية الحقيقية للدول المحتاجة انطلاقا من قناعة تامة بان قضايا حقوق الانسان لا تتجزأ وفق فلسفة صاحب السمو الامير».

الكويت ملتزمة بحماية وصون حقوق الإنسان وطنياً وإقليمياً ودولياً

إنشاء لجنة دائمة لإعداد ومتابعة جميع التقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان

أكثر من 370 مليون دولار مساعدات عامة خلال 2013

بدل إيجار للكويتية المتزوجة من غير كويتي في حال عجز الزوج

بشرى شعبان

كشف وكيل وزارة الشؤون عبد المحسن المطيري عن مناقشة لجنة المساعدات الاجتماعية في اجتماع استثنائي عقدته أمس لما يقارب الـ 200 طلب مساعدة، ووافقت اللجنة على جميع الطلبات التي استوفت الشروط.

وبين المطيري في تصريح صحافي أن اللجنة وافقت على صرف بدل إيجار للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي في حال كان الزوج عاجزا صحيا عن العمل، وهذا العجز مثبت في تقرير طبي معتمد من المجلس الطبي العام.

وعلى صعيد آخر بين أن لجنتي الاعداد والتنسيق والمتابعة المختصتين بمتابعة تطبيق خطة التنمية عقدتا اجتماعا دوريا وناقشتا مراحل تنفيذ المشاريع المدرجة في خطة التنمية، كما عقدت اللجنة الفنية اجتماعا اعتمدت فيه هيكل لجنة تزويج أبناء الوزارة في إدارة الحضانة العائلية.